

الصناعات العسكرية في الجزائر.. المجالات والإنجازات Military Industries in Algeria .. Fields and Achievements

الباحث عبد الرحمان بوضياف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / جامعة زيان عاشور - الجلفة

Boudiaf.A@outlook.com

تاريخ القبول: 2024/12/23

تاريخ الاستلام: 2024/12/12

ملخص:

من عوامل استقلالية الجيوش وعدم تبعيتها إرساء قاعدة صناعية مبنية على أسس صحيحة ومستدامة. تدرك المؤسسة العسكرية الجزائرية أهمية الصناعات العسكرية وهو ما دفعها لتنشيط وتنويع مجالاتها ومنتجاتها، في سبيل تلبية إحتياجاتها واحتياجات السوق الوطنية. إن هذا المسعى ستكون له عدة آثار وإفرازات إيجابية، سواءً على المدى القصير أو البعيد. في هذا المقال سيتم التطرق إلى الصناعات العسكرية مفهوماً وأهميةً وإسهاماً.

الكلمات المفتاحية:

الصناعات العسكرية؛ التنمية الاقتصادية؛ المجالات؛ الإسهامات.

Abstract:

One of the key factors in ensuring the independence of armies and reducing their dependence is the establishment of an industrial base built on solid and sustainable foundations. The Algerian military institution recognizes the importance of military industries, which has driven it to activate and diversify its fields and products to meet its own needs as well as those of the national market.

This endeavor will have several positive effects and outcomes, both in the short and long term.

This article will address military industries in terms of concept, significance, and contributions.

Keywords:

Military industries; economic development; fields; contributions.

مدخل:

منذ فجر التاريخ بحث الإنسان عن السلاح الذي يدافع به عن نفسه لضمان حياته وإستمرار وجوده فكان في سباق مع غيره من أجل صنع الأسلحة البسيطة ثم إشتد التنافس بين القبائل لصنع الأسلحة لتدافع كل قبيلة عن نفسها فظهرت الإبداعات في صنع الخناجر والسيوف والسهام وغيرها.

بعد ظهور المدن والدول والإمبراطوريات تشكلت الجيوش لتعبر عن حالة القوة للدولة وأصبحت صناعة السلاح حرفة يمتثلها الأفراد وتشجعها الدول.

يتقضى المقال قيد التقديم، وفق المنهجين التاريخي والمسحي، الصناعات العسكرية في الجزائر، كونها حديثة المنشأ لحدثة استرجاع السيادة الوطنية، من خلال التقسيم المنهجي الآتي:

- 1- الصناعات العسكرية .. المفهوم والتطور،
- 2- مقومات الصناعة العسكرية،
- 3- الأهمية الاقتصادية للصناعات العسكرية،
- 4- نبذة تاريخية عن الصناعات العسكرية في الجزائر ومجالاتها:

- 4-1/ الصناعات العسكرية في الجزائر،
- 4-2/ مجالات الصناعات العسكرية في الجزائر،
- 4-3/ إسهام الصناعات العسكرية في التنمية الاقتصادية.

أولاً: الصناعات العسكرية .. المفهوم والتطور

فرضت حياة البداوة القاسية على العرب حمل السلاح بصورة مستمرة دفاعاً عن النفس وتجنباً لهجمات الأعداء المفاجئة حتى أضحى حمل السلاح وإملاكه من الثروات والمفاخر التي يعتز بها على المستوي الفردي أو على مستوى القبيلة، فإزدهرت صناعة السيوف اليمانية (تنسب إلى أهل اليمن) والمشرفية (تنسب إلى مشارف الشام وقرى حوران) ومنها من ذاعت شهرته وخلدت أسمائها في الجاهلية والإسلام مثل (ذو الفقار) سيف الإمام علي أبي طالب كرم الله وجهه (والصمصامة) سيف عمر بن معد يكرب الزبيدي وغيرها وظهور الرماح العربية المشهورة مثل الردينية (تنسب إلى امرأة دلالة على طولها) والشرعية (تنسب إلى شرع بن بطون حمير) . . . وغيرها، وإهتم العرب بصناعة الدروع والمقلاع والترس والمنجنيق وغيرها من أدوات القتال¹.

أعقاب الحرب العالمية الأولى وبعد أن ذاق العالم ويلاتها وشهد أثارها المدمرة بدأت تنتشر تجارة السلاح والتي أصبحت خطراً على أوروبا وأمريكا، وكانت تزود الدول النامية بالسلاح تحت شروط قاسية تمس بالسيادة الوطنية، بدأت تظهر أهمية صناعة السلاح بعد الحرب العالمية الثانية ودخلت دول كثيرة مجال التصنيع مثل (يوغسلافيا سابقا والصين الشعبية وكوريا الشمالية وغيرها) وظهور تجارة الأسواق الحرة للأسلحة وتجارة السوق السوداء وأخيراً إستئجار الطائرات والأسلحة ومعدات القتال المختلفة.

بعد ظهور صناعة السفن في العهد الأموي بدأت الصناعات بالتراجع وإقتصرت على صناعة البنادق والمدافع البسيطة إلى أن جاء محمد علي باشا والي مصر عام 1820 فأنشأ صناعة السلاح بمفهومها الحديث، وتم القضاء عليها من قبل الدولة العثمانية بالتعاون مع الدول الغربية فاستمرت المحاولات الحديثة لدخول عالم صناعة السلاح من قبل دول عربية كثيرة.

إستغلت الدول الكبرى الصراعات الدائرة في المنطقة لخلق صراعات جديدة بغية إيجاد أسواق لبيع أسلحتها، مما حدا بالدول المستوردة وخاصة العربية منها إلى ضرورة التجديد المستمر لهذه الأسلحة الأمر الذي أضاف من عبء الإنفاق، مما كان له أكبر الأثر في إستنزاف الموارد العربية ودعم الإقتصاد الأجنبي¹.

ويشهد العالم تطورات مذهلة في مختلف وسائل الصراع المسلح، تركزت في إنتاج أجيال متطورة من الأسلحة بكافة أصنافها، كما دخلت حرب المعلومات ووسائل حرب الفضاء هذا التطور المحموم وزادت من تعقيد الوسائل المستخدمة في الحروب الحديثة وأصبحت الدول تركز على النوع المميز وليس الكم الهائل من حيث الإستخدام الموسع للحرب الإلكترونية ووسائل القتال الإلكتروني وإستخدام معدات ووسائل وقاية الأفراد والمنشآت وحماتهم، والتوسع في إستخدام الذخائر الذكية ورغم التطور الكبير تعتبر الأسلحة التقليدية الوسيلة الرئيسية لتلبية متطلبات الأمن القومي لجميع الدول، وسيشهد ميدان القتال المستقبلي تطورات كبيرة في نظم الأسلحة من أجل تدمير قدرات العدو المقابل.

بعد إختيار الإتحاد السوفييتي وانتهاء حرب الخليج الثانية تعززت صورة الأسلحة الغربية على حساب الأسلحة الشرقية بسبب التكنولوجيا العالية وتوفر قطع الغيار والذخائر اللازمة، مما زاد من الطلب عليها¹.

ثانياً: مقومات الصناعة العسكرية

لكل بلد قدراته وامكانياته الصناعية حسب درجة تقدمه التكنولوجي وامتلاكه لكبرى المؤسسات و الشركات العملاقة في التصنيع على غرار الصناعات العسكرية و التي تتطلب استثمارات مالية ضخمة تتجاوز مداخيل دول بذاتها. يتطلب إنتاج وتطوير الأسلحة والمعدات العسكرية مقومات وعناصر عديدة لا بد من توفيرها وأهم هذه المقومات:

1. تطوير قاعدة صناعية تستطيع أن تساهم بدور فعال في إنتاج الأسلحة والمعدات.
2. توفير رأس المال اللازم لتمويل المشاريع الصناعية العسكرية.
3. وجود معاهد علمية متخصصة للأبحاث خاصة في المجال العسكري.
4. إمتلاك أسرار التكنولوجيا العسكرية من خلال الوسائل التالية:

(أ) صناعات عسكرية تقوم على تكنولوجيا مستوردة بترخيص أجنبي.

(ب) التعديل والتطوير للصناعات العسكرية المستوردة وإعادة إنتاجها محليا.

5. توفر أعداد كافية من الخبراء الفنيين والمتخصصين في هذا المجال.

6. توفر الأسواق المحلية للمساعدة في بيع هذه الصناعات².

ونظرا لأهمية السلاح كمتطلب أساسي للأمن، فقد إهتمت بهذه الصناعة جميع الشعوب والحضارات، ووضعتها في أولويات أهدافها القومية بما يتناسب مع سياساتها وعقيدتها العسكرية لما تلعبه من أهمية كبيرة لكيان الدولة والذي يتمثل في:

أ. دعم القدرة على تحقيق الأمن الوطني وبسط سيادة الدولة على أرضها.

ب. تحرير القرار السياسي من الضغوطات الدولية والإقليمية.

ج. تحقيق مكاسب إقتصادية وتنفيذ أهداف الدولة الإستراتيجية.

د. ضمان الإكتفاء الذاتي للقوات المسلحة للدولة.

هـ. بناء قوة عسكرية مستقلة قادرة على العمل في جميع الظروف.

و. مواكبة التطور التكنولوجي ببناء قاعدة صناعية متطورة¹.

ثالثاً: الأهمية الاقتصادية للصناعات العسكرية

لا يقتصر تأثير الصناعات العسكرية على تلبية الاحتياجات الدفاعية التي تحتاج إليها البلاد ودعم إستقلالية القرارات الوطنية السياسية والإقتصادية فقط، بل إنها إضافة إلى ذلك تلعب دوراً محورياً في التنمية والنشاط الاقتصادي. وتزداد أهميتها إذا أضيفت لها الصناعات الفضائية التي طورتها بعض الدول حقيقة لضمان التفوق العسكري أو اللحاق بالدول المتقدمة عسكرياً.

وللتعرف على أهمية الصناعات العسكرية والفضائية الإقتصادية، تعتبر تجربة الولايات المتحدة الأمريكية المحتضنة لأكبر منظومة صناعات عسكرية وفضائية في العالم أبرز تجربة، حيث توفر الصناعات العسكرية والفضائية ملايين الوظائف، وتدر ضرائب للحكومة الأمريكية بعشرات المليارات من الدولارات.

تؤكد إحدى الدراسات حول تأثير الصناعات العسكرية والفضائية في الإقتصاد الأمريكي، أنها تولد داخل الولايات المتحدة الأمريكية قرابة ثلاثة ونصف المليون وظيفة بطريقة مباشرة وغير مباشرة. وتنفق الحكومة الأمريكية مبالغ طائلة على شراء السلاح، حيث تتجاوز مبيعات شركات تصنيع السلاح في الولايات المتحدة الأمريكية 300 مليار دولار في العام.

ويذهب أعظم ما تولده صناعة السلاح إلى الأيدي العاملة والشركات الأمريكية وهو ما يضاعف من تأثير الإنفاق الدفاعي على الإقتصاد الأمريكي، كما أن جزءاً كبيراً من الإنفاق على الأسلحة يعود على الحكومة المركزية الأمريكية على هيئة ضرائب وأرباح ودخول شركات وأفراد¹.

إضافة إلى ذلك، تستفيد الحكومات المحلية للمدن والولايات من تصنيع السلاح على هيئة ضرائب تسهم في تغطية نفقات الخدمات الحكومية المحلية، وتصل تقديرات الضرائب المباشرة على الشركات والأفراد العاملين في تصنيع السلاح التي تعود إلى الحكومة المركزية والحكومات المحلية إلى نحو 40 مليار دولار سنوياً.

أما الضرائب غير المباشرة الناتجة عن صناعة السلاح في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تفوق هذا المبلغ، لا تتوافر إحصاءات دقيقة حولها، يسهم التصنيع والإنفاق العسكري بشكل عام في إقتصاد المدن والمناطق التي يتركز فيها، وذلك من خلال زيادة الطلب على الخدمات والسلع وهو ما يرفع مستويات النشاط الإقتصادي في هذه المناطق، بل يسرع في تحويل كثير من البلدات الصغيرة إلى مدن كبيرة.

وأسهم الإنفاق العسكري في بناء وتنمية الكثير من المدن والمناطق في مختلف دول العالم. حيث تحولت حواضر سكانية ومدن صغيرة إلى مدن حيوية ونشيطة، كما خرجت بعض الأماكن المدفونة وسط الصحاري التي كانت مجهولة للعالم إلى الوجود بسبب الإنفاق،

كذلك تشجع الصناعات العسكرية في مناطق معينة الصناعات والخدمات الناشئة على التوسع والتمدد وذلك يرفع من النشاط الإقتصادي في الأماكن التي تكثر فيها القواعد الصناعات العسكرية، كما تسهم الصناعات العسكرية والقواعد العسكرية في زيادة التنوع الثقافي والتآلف بين المناطق المختلفة من خلال جذب سكان المناطق الأخرى وزيادة التفاعل بين الشرائح السكانية، وهو ما يعزز إنصهار جميع أطياف المجتمع في كيان الوطن الواحد ناشرة ثقافة التسامح وقبول أطياف المجتمع لبعضها البعض¹.

ويسهم الإنفاق والتصنيع العسكري في تنمية الموارد البشرية من خلال توفير البنية الأساسية للتعليم والتدريب والرعاية الصحية الرفاعة لمهارات وإنتاجية السكان المحلية، والمحسنة لمستويات الخدمات العامة في المناطق المعنية².

يرتفع طلب الصناعات العسكرية والفضائية على المهندسين والعلماء المتخصصين في التقنيات الحديثة، والمهنيين المهرة وهو ما يشجع على تكوين الطاقات البشرية في هذه المجالات، وتساهم زيادة الإستثمار في الموارد البشرية في نمو الصناعات المدنية والمجتمعات الوطنية والمحلية وترفع مستوى الدخل في المناطق التي تتكاثر فيها، لهذا فإن من وسائل خفض فروقات التنمية الاقتصادية بين المناطق زيادة الإنفاق العسكري في المناطق الأقل حظا.

تؤثر الصناعات العسكرية بقوة في التجارة الخارجية حيث تستنزف واردات السلاح موارد ضخمة من إحتياجات العملات الصعبة في الدول المستوردة لها، بينما تجني الدول المصدرة مبالغ هائلة من مبيعات السلاح، والولايات المتحدة هي أكبر مصدر للسلاح في العالم، تحقق الصناعات العسكرية والفضائية فيها فائضا تجاريا ضخما يصل إلى نحو 70 مليار دولار سنويا، وهي من أهم الصادرات الأمريكية إن لم تكن أهمها.

أسهم الإنفاق الكبير على تطوير الأسلحة وغزو الفضاء في دعم البحث العلمي في عدد كبير من الجامعات ومراكز الأبحاث المشهورة، ويعود جزء كبير من تطور عديد من الجامعات في مجالات البحث العلمي إلى الإنفاق الدفاعي الكبير على البحث العلمي وتصنيع الأسلحة.

وقد خرجت تقنيات كثيرة من صناعات الفضاء والأسلحة الأمريكية من أبرز تلك التقنيات تقنيات الحاسب الآلي، والإنترنت، والطيران، والاتصالات، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وعدد كبير من الصناعات والمنتجات، وقد يستغرب البعض أن هناك صناعات أبعد ما تكون عن الإستخدامات العسكرية والفضائية ولكنها جاءت نتيجة للأبحاث ذات الصلة بالصناعات العسكرية والفضائية مثل بعض أنواع الأقلام ومساحيق العصائر، لقد أسهمت الصناعات العسكرية والفضائية في تطوير طيف واسع من المجالات والمنتجات والتقنيات التي من بينها زيادة التواصل العلمي ونشر المعرفة، وزيادة أمان السفر الجوي والبحري والبري¹.

رابعاً: نبذة تاريخية عن الصناعات العسكرية في الجزائر ومجالاتها

بعد الحصار الاقتصادي والخطر الدولي للأسلحة على الجزائر والذي كانت فرنسا وأمريكا تقودها السبب الذي جعل الجزائر تعتمد على قدراتها الخاصة لتطوير صناعاتها العسكرية للحرب على الإرهاب، حيث قامت الدولة بتكليف قوات الجيش الجزائري ممثلة في مديرية الصناعات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الوطني بالاعتماد على نفسها للصناعة العسكرية مع شركات عالمية مختصة، وكان لها الدور الفعال في إمداد قوات الجيش الوطني الشعبي بمختلف المعدات الفعالة والوسائل المتطورة ولما بلغته من تطور في مجال البحث والتطوير وفق أسس علمية، وتتبع للمديرية المركزية للصناعة العسكرية العديد من المؤسسات والمصانع منتشرة في كل ربوع الوطن تتنوع في مختلف المنتجات الصناعية العسكرية.

4-1/ الصناعات العسكرية في الجزائر

تتولى مديرية الصناعات العسكرية ترقية قاعدة صناعية وتكنولوجية للدفاع وتطويرها، فمنذ إنشائها سنة 1974، عرفت هذه المديرية العديد من التحولات العضوية لتعزيز مهمتها الأساسية المتمثلة في ادمع مختلف الأشكال ومتعدد التخصصات، للقوات المسلحة والمؤسسات شبه العسكرية، عبر مخطط التمويل الخاص بكل منها¹.

تلي مديرية الصناعات العسكرية وهي المكلفة بتنفيذ السياسة العامة التي يضعها وزير الدفاع الوطني في مجال صناعة الأسلحة، تلي حاجيات مديريات الدعم والقوات شبه العسكرية، من الأسلحة الخفيفة والذخيرة من العيار الخفيف.

تم توسيع مهام الصناعة العسكرية الأولية، لتشمل مهام إستراتيجية جديدة بالنسبة للصناعة الوطنية، وهي بإعتبارها قطبا صناعيا متقدما، تتضمن العديد من البرامج والمشاريع التي تندرج في إعادة دفع القطاع الصناعي الوطني، وقد أصبحت مديرية الصناعة العسكرية في هذا الصدد اليوم فاعلا من الدرجة الأولى وشريكا متميزا في الجهد الوطني الرامي لإستيعاب وتحويل العلوم والتكنولوجيات المتقدمة والتحكم فيها.

فهي تعمل في ظل إحترام القوانين والتنظيمات والإتفاقيات الدولية، على تلبية الحاجيات الصناعية الوطنية والمساهمة في نشر الثقافة الصناعية في البلاد، وذلك باللجوء أيضا إلى شراكات جزائرية وأجنبية، وقد أضحت المديرية تعمل من الآن فصاعدا، في الإطار الشامل لإزدهار الصناعات والعلوم وتكنولوجيا الدفاع في الجزائر، لاسيما عبر توجيهها لبرامج ومشاريع صناعية وأعمال بحث هي قيد الإنجاز وتطوير إستراتيجية معتمدة من قبل القيادة، وهي مشاريع إما قد أستكملت أو هي قيد الإنجاز.

تشكل تنمية القدرات البشرية في هذا السياق عنصرا أساسيا لعملها، وهي تهدف إلى جمع أحسن الظروف وتوفير الكفاءات والقدرات العلمية والتقنية والتكنولوجية الضرورية لتجسيد الأهداف المسطرة وإعطاء الأولوية لتلبية الحاجيات العملية للجيش الوطني الشعبي وهكذا تأتي مختلف أنواع التكوين المختارة من طرف أركان الجيش الوطني الشعبي، لتعزيز عمليات التكوين والتخصص المنجزة أو المبرمجة من قبل مختلف الهياكل العسكرية، وما الإتفاقيات المبرمة مع وزارة التكوين والتعليم المهني إلا تعبيرا صريحا على هذا المنحى.

الأمر يتعلق برفع مستوى ثلاثة معاهد تابعة لمديرية الصناعة العسكرية، (تيارت وقسنطينة وسيدي بلعباس) وذلك لضمان تكوين المستخدمين المعزوم تشغيلهم لفائدة المؤسسات التابعة لمديرية الصناعات العسكرية مع تمكين النسيج الصناعي من الاستفادة بهذه الكفاءات الجديدة¹.

4-2/ مجالات الصناعات العسكرية في الجزائر

ينتشر النسيج الصناعي التابع لوزارة الدفاع الوطني عبر عدة مناطق و جهات من الوطن في اطار سياسة ناجعة مبنية على التوازن الجهوي في اقامة المركبات الصناعية، حيث تضطلع مؤسسة البناات الميكانيكية (خنشلة) في مجال إختصاصها بتصنيع بعض الأسلحة الخفيفة، وقد شرعت في إنتاج وتسويق الأسلحة الخفيفة وإنتاج الأدوات وقطع الغيار لمختلف الأسلحة ابتداءا من 1990م.

كما أنه توجد عدة مؤسسات أخرى كمؤسسة الإنجازات الصناعية بـسريانة (باتنة) المتخصصة في صناعة بعض أنواع الذخيرة وصناعات أخرى ذات إستعمال مدني وعسكري أما الديوان الوطني للمواد المتفجرة الذي يعد أيضا من المؤسسات التابعة لمديرية الصناعات العسكرية، فيحمل على عاتقه مهمة إنتاج جميع أصناف الرمي وخرطيش الصيد والبارود الدافع المستعمل في الذخيرة العسكرية، ولدى الديوان عدة وحدات منتجة وأخرى في طور الإنتاج وكذا مخازن البيع موزعة على جميع أنحاء الجزائر¹.

وتعد مؤسسة تطوير صناعة السيارات بتيارت من المؤسسات الحديثة بحيث تم إنشاؤها سنة 2008 وتتكفل بتصميم الدراسات وتطوير وتسويق السيارات من نوع (مرسيدس بنز الجزائر) من نوع "سبرينتر" وسيارات رباعية الدفع المصنعة في إطار الشراكة الجزائرية الإماراتية الألمانية وتعتبر هذه المؤسسة إمتداد للمؤسسة الجزائرية لإنتاج السيارات ذات الوزن الثقيل (روبية)، كما ميزت عربة "نمر الجزائر" المدرعة الناقلة للأفراد (Nimr Alegria) المصنعة محليا في الجناح المخصص لمجمع ترقية الصناعة الميكانيكية (قسنطينة)، ويهدف المجمع إلى مرافقة الصناعة الوطنية الميكانيكية وإلى الحرص على تصميم وتطوير وصناعة العربات والمحركات لتلبية إحتياجات وزارة الدفاع الوطني وكذا إلى متابعة النشاطات الصناعية المتعلقة بتصنيع العربات والمحركات.

كما يتكفل المجمع بتسيير المؤسسات والفروع الواقعة تحت تصرفها على غرار راينميثال الجزائر (Rheinmetall) التي تقوم بصناعة العربات المدرعة ذات العجلات 6*6 ولدى المؤسسة مشاريع مستقبلية تتمثل في تصنيع الدراجات النارية والحافلات.

كذلك تمتلك الجزائر مصانع متخصصة في انتاج وتصليح العربات القتالية، من بينها القاعدة الحربية للإمداد التي تقع في بني مراد ولاية البليدة، هذه القاعدة التي تم إنشاؤها في سنة 1975 وتم تجهيزها بمختلف الآلات التكنولوجية الحديثة، وتتمثل مهام هذه المؤسسة في تطوير وتصليح الآلات الحربية مثل الدبابات والمدركات والسيارات رباعية الدفع مما يغني الجزائر عن إرسال دباباتها ومدركاتها إلى الدول المصنعة لتطويرها، كما يتم في نفس المؤسسة تصنيع الكثير من قطع غيار المدركات والدبابات. ويشغل المصنع قرابة 2000 عامل من مهندسين وتقنيين وخبراء في هذا المجال حيث تم تكوينهم في معاهد متخصصة.

وتعد مؤسسة الألبسة ولوازم النوم أحد أهم المؤسسات التابعة للمديرية بحيث تعتبر هيكل إسناد للجيش الوطني الشعبي والأسلاك المشتركة لتلبية احتياجات من ملابس وأحذية ولوازم النوم والتأثيث والتخميم والأدوات الباليستيكية وشبكات التمويه².

3-4/ إسهام الصناعات العسكرية في التنمية الاقتصادية

خلال مشاركتهم في الملتقى الوطني المنظم من طرف المعهد العسكري للوثائق والتقويم و الاستقبال التابعة لوزارة الدفاع الوطني ، حول تطوير الصناعة العسكرية في الجزائر بتاريخ 25 فيفري 2020 بالنادي الوطني للجيش ، قدم الاساتذة و الباحثون و اطارات من مديرية الصناعات العسكرية تقارير و ارقام هامة تخص قطاع الصناعات العسكرية في الجزائر، حيث يبلغ حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع الشراكة للقطاع الصناعي نحو 1 مليار دولار، حيث أكدوا على الدور الاقتصادي المهم للصناعات العسكرية المحلية، وفي مداخلته التي حملت عنوان "الجانب الاقتصادي للصناعات العسكرية" أوضح أحد الاطارات أن قطاع الصناعات العسكرية ساهم في تجاوز الأزمات التي عرفتتها بعض القطاعات الصناعية الوطنية، مثل قطاع النسيج من خلال الشراكة بين القطاعين، إلى جانب المساهمة في التكوين وتوظيف أبناء المناطق التي يتم فيها إستحداث النشاطات الصناعية¹.

وذكر نفس الاطار، بمختلف الشركات الصناعية التي تم إنشاؤها في مختلف المجالات بالشراكة مع الشريك الأجنبي ومؤسسات وطنية باعتماد قاعدة 51/49 بالمائة على غرار شركة صناعة العربات بعلامة مرسيدس بنز التي تعد من بين أهدافها تصنيع 2000 مركبة من فئة "مرسيدس كلاس جي" مع ضمان نسبة إدماج 30 بالمائة على الأقل في السنوات الخمس الأولى من الانطلاق في الإنتاج.

وتضاف إليها شركة الوزن الثقيل مرسيدس بنز التي إنطلقت في فبراير 2012 والتي تهدف إلى إنجاز 15000 شاحنة سنويا و 15000 حافلة ايضا مع ضمان نسبة إدماج 30 بالمائة على الأقل في السنوات الخمس الأولى لإنطلاق النشاط.

كما ذكر المسؤول ذاته المؤسسة الجزائرية لصناعة العربات الخاصة التي أنشئت في مارس 2012 والتي تهدف إلى إنتاج 120 وحدة سنويا، إضافة إلى المؤسسة الجزائرية للعربات المدرعة والمؤسسة الجزائرية لصناعة المحركات التي تهدف إلى صنع 25000 وحدة من المحركات مع ضمان نسبة إدماج 50 بالمائة على الأقل في السنوات الخمس الأولى لبداية التصنيع².

كما ذكر المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية وهي نتاج دمج سبعة مجمعات لإنتاج النسيج موضحا في هذا الإطار أن وزارة الدفاع تساهم ب 60 بالمائة من رأس المال من خلال المؤسسة الوطنية لصناعة النسيج والألبسة والنوم، ومن جهة اخرى أكد اطا آخر من مديرية الصناعات العسكرية على أهمية قطاع الصناعات العسكرية في تلبية جميع احتياجات السوق الوطنية من الشاحنات والسيارات والحافلات المنتجة في الجزائر، مضيفا أن رقم أعمال جميع مؤسسات الصناعات العسكرية سيفوق 100 مليار دينار خلال السنوات القليلة المقبلة، وأضاف أن تطلعات القطاع تتمثل في بلوغ رقم أعمال 100 مليار دينار وإستحداث 30 ألف منصب شغل وبلوغ عدد الشركات الصناعية 10 شركات موزعة عبر كل التراب الوطني و 12 شركة ذات أسهم و 40 مصنعا، وأكد ذات المتحدث في مداخلته

بمعنا "أهمية صناعات الدفاع" على أن الإستثمار في الصناعة العسكرية يندرج في إطار تحسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي مشيرا إلى أن الصناعات العسكرية جزء لا يتجزأ من الصناعة الوطنية.

وأضاف في هذا الصدد أن مجالات الصناعات العسكرية عديدة، مؤكدا أن المنتجات لا توجه فقط للإستغلال العسكري بل تتعداه إلى الإستغلال شبه العسكري والمدني¹.

خاتمة

تسعى الجزائر إلى خلق نسيج صناعي وطني يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي للمؤسسة العسكرية في كثير من المجالات التي يحتاجها جيشها، وفي مقدمتها تأتي العربات القتالية و المركبات الخاصة والأسلحة والذخيرة.

وحسب تصريحات مسؤولي المؤسسة العسكرية في الجزائر، وضمن استراتيجية تطوير الصناعات العسكرية، التوجه نحو التصدير هو مرحلة لاحقة حتمية فور تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات المصنعة محليا.

الإحالات والهوامش

- ¹ موفق محمد الضمور، **تطور الصناعات العسكرية**، الحامد، الأردن، 2013، ص 17.
- ¹ موفق محمد الضمور، مرجع مذكور سابقا، ص 18
- ¹ موفق محمد الضمور، مرجع مذكور سابقا، ص 19.
- ² نفس المرجع السابق، ص 22.
- ¹ موفق محمد الضمور، مرجع مذكور سابقا، ص 19.
- ¹ سعود بن هاشم جليدان، http://www.aleqt.com/2017/05/28/article_1194101.html، الاحد 28 ماي 2017.
- ¹ سعود بن هاشم جليدان، المرجع السابق،
- ² نفس المرجع السابق.
- ¹ سعود بن هاشم جليدان، المرجع السابق، ص 9.
- ¹ زكي بوزيد، **الجيش الجزائري الملحمة الخالدة**، منشورات cps، الجزائر، 2013، ص 373
- ¹ زكي بوزيد، مرجع سابق، ص 374
- ¹ مجلة الجيش، العدد 654، 2018، ص 16
- ² نفس المرجع السابق، ص 20.
- ¹ <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20180313/136299.html>
- ² المرجع السابق، ص 15.
- ¹ فارس كموش، **استراتيجية الصناعات العسكرية ومدى مساهمتها في دعم النمو الاقتصادي: دراسة حالة - مؤسسة تطوير صناعة السيارات بتيارت EPIC- EDIV**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الدراسية 2017-2018، ص 45.